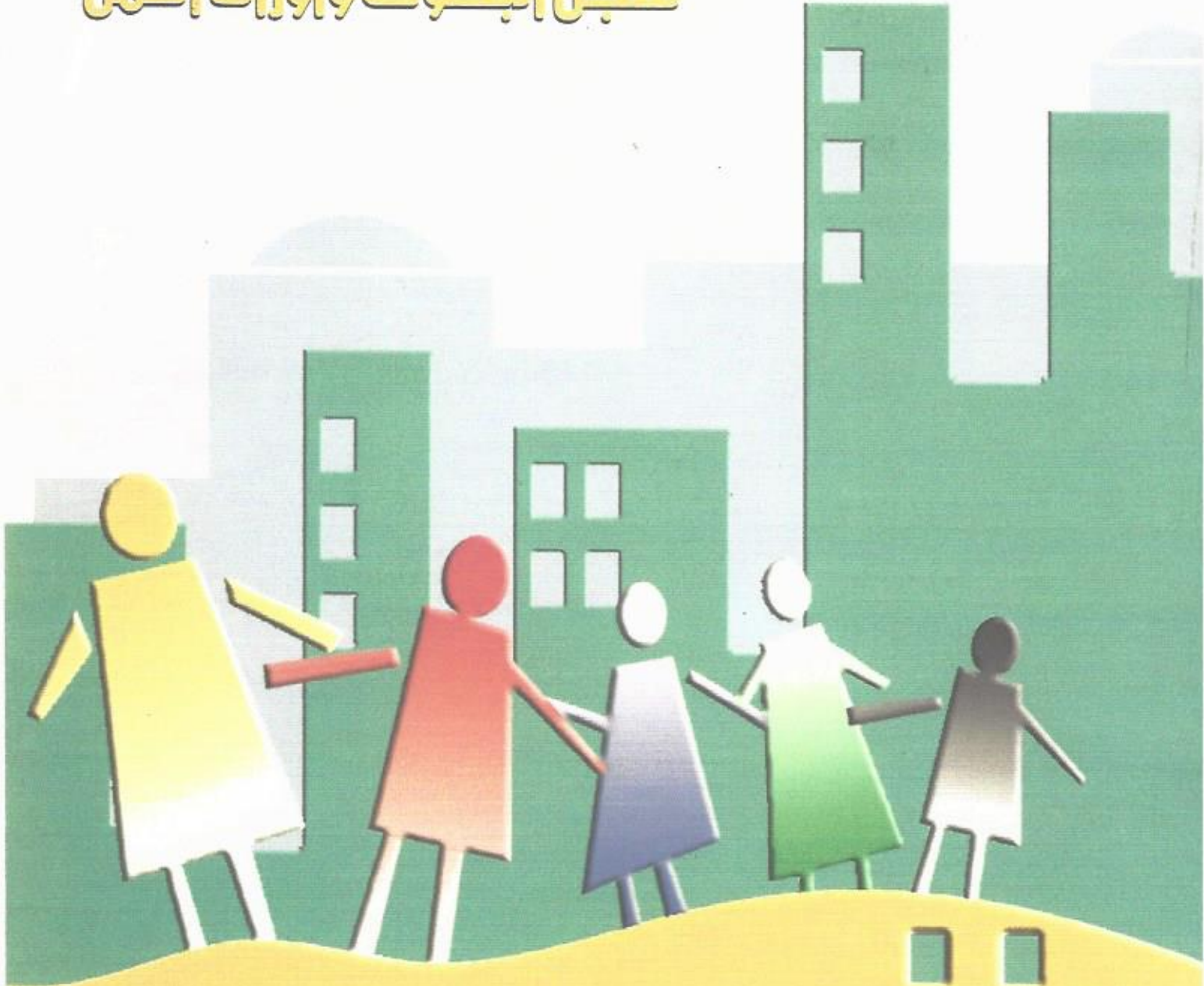


مؤتمر الأطفال والمدينة

عمان المملكة الأردنية الهاشمية

سجل البحوث وأوراق العمل



البنك الدولي

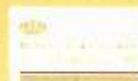


أمانة عمان الكبرى



المعهد العربي لإثراء المدن

الداعمون



محتويات الكتاب

الصفحة

١	محتويات الكتاب
ج	مقدمة
	القسم الأول : البحوث العربية المحكمة
	أ . علوي عبد الله طاهر
١	حقوق الطفل في الإسلام والتشريعات اليمنية
	أ.د. رجاء ناجي - مكاي
٢٥	حقوق الطفل العربي : مواجهة بمتغيرات الحياة الحضرية
	د. سميرة محمود قطان د. هند خالد خليفة
٥٢	الأطفال في مدينة الرياض : دراسة لآثار التغير المادي في البيئة المنزلية والمجتمع المحلي
	د. أحمد طه محمد صغير
	معدلات وفيات الرضع والأطفال بالنوع وارتباطاتها الوظيفية بالتفكك الأسري والفقر :
٧٦	دراسة حالة مدينة الكرك بالأردن
	د. معتصم الرشيد غالب
١٠٧	البناء النفسي للأطفال المشردين : دراسة تطبيقية على مدينة الخرطوم
	د. نجاة حسن حسن الفقيه
	المتطلبات الفراغية والعمرائية ومدى توافرها للأطفال المعرضين لتحرك في
١٢٦	المدن اليمنية : دراسة حالة مدينة صنعاء
	أ.د. عثمان الحسن محمد نور
	صحة الأطفال ووفياتهم والفقر الحضري : دراسة تطبيقية في بعض المدينة الطرفية
١٥٤	بمدينة الخرطوم الكبرى
	د. علي بن سالم بن عمر باهمام
١٧٣	تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال
	القسم الثاني : أوراق العمل العربية
	هدى عمر يحيى عمر
١٨٧	مشكلة تشرد الأطفال : تجربة مدينة بورتسودان

تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال

د. علي بن سالم بن عمر باهمام

أستاذ مشارك بكلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود ، الرياض، المملكة العربية السعودية

bahammam@ksu.edu.sa

ملخص

اتسع النطاق العمراني للعديد من المدن العربية خلال العقود القليلة الماضية، واتسعت معه المناطق والأحياء السكنية. وقد تم تصميم وتخطيط غالبية تلك الأحياء بطريقة مختلفة تماماً عن الأنماط التقليدية. لذا بدأت تظهر مشكلة تنني مستوى السلامة ونقص الأمن، نظراً لاتساع الأحياء السكنية المعاصرة، وزيادة كثافتها السكانية، فضلاً عن اتساع النشاط الاقتصادي لكثير من المدن، بما يصحبه عادة من ضعف في العلاقات والمفاهيم الاجتماعية التقليدية. وقد اتسع النطاق العمراني لمدينة الرياض، على سبيل المثال، خلال العقدين الماضيين، وانتشرت معه المناطق السكنية الحديثة التي تم تصميم وتخطيط غالبية أحيائها بطرق تختلف عن أسلوب النسيج العمراني التقليدي. لذا نجد أن هاجس توفير الأمن والسلامة للسكان بشكل عام ولفئة الأطفال بشكل خاص في الأحياء السكنية المعاصرة، أصبح مطلباً أساسياً لاستقرار الحياة، والنمو الاجتماعي للسكان.

وعلى الرغم من تنوع الطرق العقلية والوقائية المتبعة للحد من الجريمة وإشاعة الأمن وتوفير السلامة في المناطق العمرانية، إلا أن أسلوب تشكيل البيئة العمرانية يبقى ذو دور مهم وفعال للغاية في تحقيق الأمن والسلامة في الأحياء السكنية، من خلال تقوية العلاقات الاجتماعية بين السكان، وتمكينهم من المشاركة في إيجاد الأمن والإحساس به. ومن هذا المنطلق تهدف هذه الورقة إلى مناقشة دور التصميم العمراني في تحسين مستوى الأمن والسلامة، وإبراز أهم المعايير التصميمية التي تساهم في توفير بيئة خارجية سكنية أفضل، للسكان بشكل عام وللأطفال بشكل خاص، بالإضافة إلى تحديد جوانب القصور في أنماط تصميم بعض الأحياء المعاصرة.

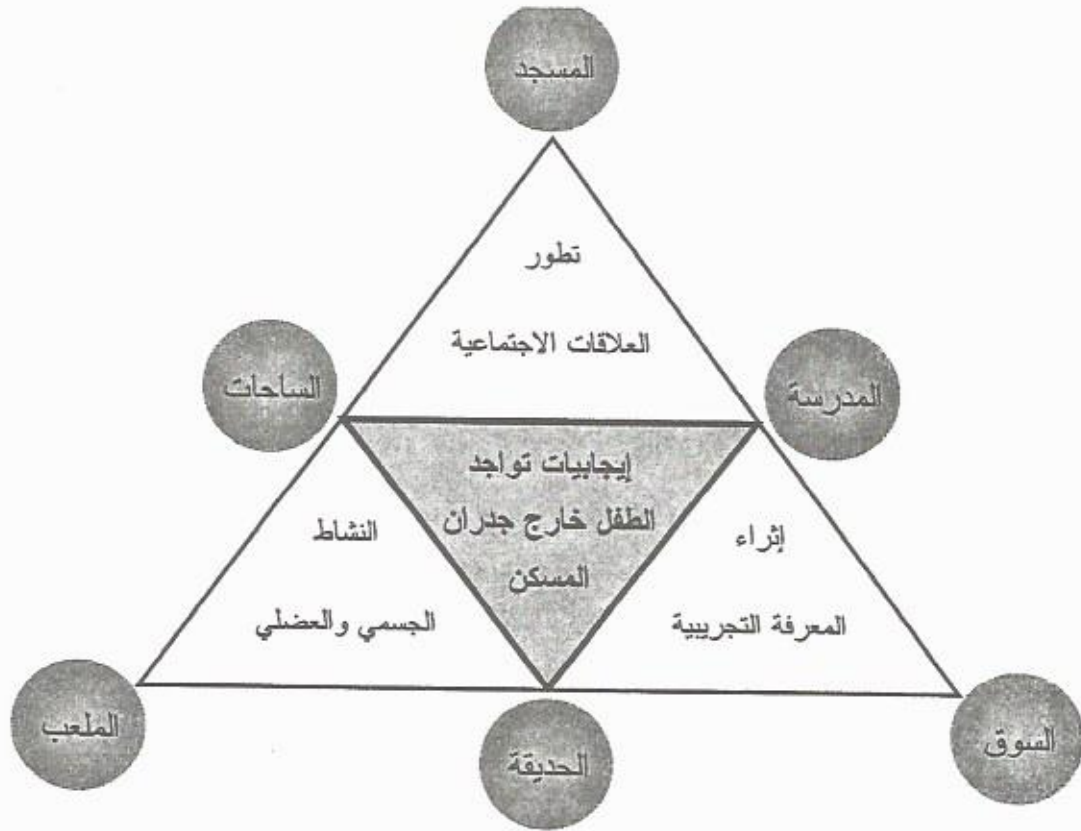
المقدمة

شهدت العديد من المدن العربية نهضة تنموية شاملة، تميزت بسرعة مواكبتها للمعطيات المعاصرة. وتجسدت شواهد التنمية والتغير بشكل واضح في العديد من مدن الخليج والمملكة العربية السعودية. لقد شهدت المدن السعودية تجربة عمرانية هائلة بشكل عام، ونمواً كبيراً بشكل خاص في قطاع الإسكان الذي يغطي الغالبية العظمى من النطاق العمراني للمدن. فعندما توحدت المملكة العربية السعودية، في عام ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م، كانت الرياض - على سبيل المثال - مدينة صغيرة لا تتجاوز مساحتها بضعة كيلو مترات مربعة وذات نسيج عمراني تقليدي، ولا يزيد عدد سكانها عن ثلاثين ألف نسمة. ومنذ ذلك الوقت نمت مدينة الرياض لتبلغ مساحة نطاقها العمراني بمرحلتيه الأولى والثانية (١٧٨٢ كم^٢)، وتغطي حدود المدينة المطورة في الوقت الراهن حوالي (٨٠٠ كم^٢) تشكل نسبة الاستعمالات السكنية فيه أكثر من (٨٠%)، ويسكنها أكثر من أربعة ملايين نسمة. وقد اعتمد في غالبية هذا النمو الكبير والسريع على استخدام نمط عمراني ومعماري جديد ومختلف عن النمط

التقليدي. حيث تميز النمط الإسكاني الحديث بالشوارع الشبكية المستقيمة ذات التصميم الموجه لحركة السيارات، وكذلك بالوحدات السكنية المنفصلة (الفيلات) ذات الارتدادات من جميع الجهات.

يعد بناء وإعمار المدن أحد أعظم إنجازات المجتمعات على مر التاريخ الإنساني. وقد نمت المستوطنات البشرية في الماضي بشكل بسيط وبطيء مكن الإنسان من التطور والوصول إلى الأفضل من خلال التعلم بأسلوب التجربة وتلاقي الأخطاء، ولكن إيقاع النمو السريع في عصرنا الحاضر يتطلب منا مراجعة تجاربنا العمرانية بشكل جاد ومستمر. خصوصاً وأن معدلات الجريمة تزداد مع كبر واتساع المدن، وعلى الرغم من أن هناك العديد من الأساليب الوقائية والعقابية التي تتبع للحد من الجريمة، إلا أن للبيئة العمرانية أيضاً دوراً كبيراً في التشجيع على الجريمة أو الحد منها وتوفير بيئة آمنة لجميع السكان أطفالاً وكباراً. يرى أنصار المدرسة التكاملية في أن أسباب الجريمة ليست سبباً واحداً بعينه بل هي أسباب مجتمعة بعضها داخلي للفرد والبعض الآخر خارجي أي يتصل بالبيئة الخارجية للفرد. فالاهتمام بحلقة دون أخرى يؤدي إلى انفرط عقد الأمن، وتصبح الحلقة الضعيفة مصدر خطر على حلقات العملية الأمنية في المجتمع.

وبما أن النمو الجسمي والاجتماعي والمعرفي الطبيعي والسليم للطفل يتطلب المرور بالعديد من التجارب خلال فترة نموه. تتم بعض هذه التجارب داخل المسكن وتحت إشراف الوالدين والكبار من أفراد الأسرة، والآخر يجب أن يتم خارج حدود المسكن في المدرسة والمسجد والحديقة والملعب مع أقرانه وداخل الحي. فهناك مجموعة من الأنشطة الخارجية الجماعية التي يتم من خلالها مزاولتها تطوير مهارات العلاقات الاجتماعية التي تتكون بين الأطفال، والمعرفة التجريبية لعناصر البيئة الطبيعية والمبنية المحيطة بهم، والمهارات البدنية التي تتسنى لهم من خلال الانطلاق الخارجي واللعب الجماعي (شكل رقم ١). ولكن عند انخفاض مستوى الأمن والسلامة في الحي يضطر الوالدين تحت الإحساس بالخوف من تعرض أبنائهم لمخاطر السيارات المسرعة وحوادثها القاتلة، أو الوقوع تحت براثن المنحرفين والشواذ ومروجي المخدرات ومتعاطيها، إلى حجز أبنائهم داخل جدران الوحدة السكنية ومنعهم من الخروج إلا نادراً وبرفقة الكبار، ويحرم الطفل بالتالي من كل أو بعض تلك التجارب خصوصاً إذا كانت الوحدة السكنية صغيرة (مثل الشقق السكنية التي لا تتوفر فيها فراغات خارجية). وقد تقوم بعض الأسر المؤسرة بتوفير بعض عناصر الترفيه (مثل المسبح، ومراجيح الأطفال، ومساحات للعب الكرة) ضمن أفنية المسكن، بما يصاحبها من زيادة في مساحة الأرض المطلوبة لكل وحدة سكنية وما يرافقها من تكاليف باهظة، معتقدين أن ذلك يحل المشكلة، ويقدم بديلاً كافياً عن السماح لأطفالهم من مزاوله حياتهم الطبيعية داخل الحي.



شكل رقم (١): إيجابيات تمكين الطفل من التواجد مع أقرانه في الحي وخارج جدران الوحدة السكنية.
المصدر: المؤلف.

ومن هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى تقويم مدى العناية بتوفير الأمن والسلامة في الأحياء السكنية المعاصرة لجميع السكان وللأطفال بشكل خاص. فالاستقرار في الحياة العامة والازدهار الاقتصادي والنمو الاجتماعي مرهون بإحساس المواطن بالأمن والسلامة له ولجميع أفراد أسرته الصغار منهم والكبار. إن ما سيتم طرحه ونقاشه في هذه الورقة ليس بالجديد فأكثر من خمسة آلاف سنة استخدم المعمارون مفهوم تصميم وإدارة الفراغ للتحكم في سلوكيات الناس. كما أن هذه الورقة لا تهدف إلى تقديم وصفة لكيفية تصميم أو تخطيط أحياء يرتفع بها مستوى الأمن والسلامة للأطفال، ولكنها تهدف لطرح مفاهيم وإبراز نقاط قد أهملت ولم تؤخذ في الاعتبار عند تصميم وتخطيط أحيائنا السكنية المعاصرة.

العمران والجريمة

أثر العديد من العوامل الدينية والمناخية والسياسية والاجتماعية على النسيج العمراني التقليدي في المدن العربية. ونتيجة لذلك نجد أن جميع المباني في الحي متداخلة مع بعضها البعض من دون حدود أو علامات بارزة وكأنها نسيج متكامل يلغي الفردية ولا يشجع عليها. ويتميز نظام الطرق في النسيج التقليدي بالتتابع والتدرج الهرمي من العام إلى شبه العام إلى شبه الخاص فالخاص. بحيث تظهر كل منطقة بحدودها الواضحة وهويتها المستقلة ووظيفتها المميزة، مما يحد من عبور الغرباء غير المرغوب فيهم ، ويمكن السكان من إدراك الغرباء بوضوح

عند تواجدهم داخل الحي، كما يمنحهم السلطة النفسية للسؤال والاستفسار.

يكاد الانحراف أن يكون معدوماً في المجتمعات التقليدية، وخصوصاً للأحداث والأطفال، بسبب قوة عوامل الضبط الاجتماعي والأسري وخضوع الأطفال والشباب خضوعاً كاملاً لقيم وتقاليد المجتمع. ولأن طبيعة المجتمع المحلي تعد من أهم المؤثرات الاجتماعية على سلوك الفرد، فإن نوعية الجرائم التي تسود في الريف تختلف عن نوعية الجرائم التي تسود في الحضر أو المدن، كما وجد أن هناك علاقة بين الجريمة وطبيعة المنطقة السكنية. حيث يتسم نمو العمران الحضري للمجتمعات باختلاف الثقافات وانتشار العلاقات السطحية أو غير العميقة بين أفراد المجتمع، وهو ما يؤدي إلى انتشار نوع من الفوضى التي تشجع على الانحراف والجريمة. فتركيز السكان وزيادة كثافتهم في المدن الكبرى وتعدد العلاقات الاجتماعية وتشابكها يؤدي إلى تناقض مفهوم التكافل الاجتماعي بالقياس بأهل الريف. وهذه الخاصية في حياة المدن الكبرى تؤدي بالتالي إلى ظهور العديد من مظاهر الانحراف والجريمة التي تؤثر سلباً وبشكل كبير على الأطفال.

يخبرنا تاريخ البحث الاجتماعي في ميدان المدينة والجريمة بأن هناك تلازماً بين الانحرافات السلوكية واتساع العمران. بمعنى آخر أن كبر حجم المدينة وتعقيد العلاقات فيها يصاحبه تحلل من التقاليد وضعف في الضبط الاجتماعي. كما كشفت العديد من الدراسات عن وجود علاقة طردية بين زيادة نسبة الجريمة وكبر حجم المدينة من حيث الكثافة السكانية. فالعلاقات بين سكان المدن الحديثة تتجه نحو الفردية والنفعية وضعف التماسك الاجتماعي، وتنفذ بالتالي العادات والتقاليد والأعراف الكثير من قوتها مما يساعد على تطور الجريمة وأشكالها وأنواعها والأساليب المستخدمة في ممارستها.

مما لا شك فيه أن للتحضر في المدن الكبرى العديد من المظاهر الإيجابية من أهمها ارتفاع مستوى المعيشة والدخل للأفراد، وانتعاش الحياة الاقتصادية، وتزايد نسبة المتعلمين، وارتفاع مستوى أداء الخدمات مقارنة بحياة الريف. إلا أن له مظاهر سلبية مثل التباين الكبير بين الطبقات الاجتماعية، وبروز مشكلات الهجرة الخارجية والداخلية سعياً لرزق أوفر، ويصاحب ذلك عادة زيادة مشكلات الشباب والأحداث، وضعف الوازع والروابط العائلية والأسرية وتفككها في بعض الأحيان وتأثير ذلك على جميع الأبناء والأطفال منهم بشكل خاص. كما أن توفر سبل ووسائل الاتصال بين شتى دول العالم قد يساعد على انتقال أنماط الجريمة والانحراف من مكان إلى آخر وخاصة في المدن. كما ترسل المدينة للفرد خطاباً مزدوجاً متناقضاً تتصارع فيه قوى السوق الخاضعة للمال وقوى الأخلاق وتعطي الخطوة الأولى على حساب الثانية.

ومما زاد العملية تعقيداً بالنسبة للعديد من المجتمعات العربية هو دخولها بشكل سريع في مرحلة تمدن تختلف حضارياً وثقافياً عن ما اعتادت عليه. ونتيجة لعمليات التحضر السريعة فقد ترعرعت الكثير من القيم والعادات والمفاهيم التقليدية وظهرت الكثير من القيم الجديدة، خاصة تلك التي تعطي المال أهمية كبرى. لقد استوردت المجتمعات العربية في هذا العصر - مثل الكثير من الدول النامية - انصافاً قيميّة صالحة للمجتمعات التي ولدت فيها، وبعض أساليب الحياة الغربية العصرية التي قد لا تتفق مع طبيعة المجتمعات العربية وما تميزت به،

ونماذج معمارية وعمرانية مستجدة، فظهر التفكك والتشكك في الأنماط القيمية التقليدية، ولم تستطع المجتمعات العربية لعوامل ثقافية وحضارية أن تتكيف مع تلك الأنماط المستوردة. وهو ما أفرز بعض التصدعات في البناء الاجتماعي، وظهر ذلك في صور شتى مثل التفكك الاجتماعي وضعف القيم البيئية الأصلية وظهور بعض المشكلات المتصلة بالجريمة والانحراف، وغيرها من المظاهر الاجتماعية السلبية، التي أدت بشكل أو بآخر إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع، ونشر الخوف في نفوس أبنائه.

فنجذ - على سبيل المثال - أن برامج التنمية الطموحة، التي شهدتها المملكة العربية السعودية خلال العقود الماضية (مثل العديد من الدول العربية) ولا تزال تشهدها حتى وقتنا الحاضر، تتطلب توافد الأيدي العاملة بأعداد كبيرة من مجتمعات وخلفيات ثقافية وعرقية عديدة، حتى غدت المملكة الدولة الأولى في المنطقة في استيراد العمالة. مما لاشك فيه أن العمالة الوافدة تؤثر مع الهجرة الداخلية على شكل الهرم السكاني في المدن وحجم السكان وتركيبهم، حيث تتطلب برامج التنمية اجتذاب فئات عمرية محددة كما تجتذب الذكور دون الإناث. وقد انفتحت العديد من الدراسات على أن التغير الديموغرافي للمجتمع يحدث تغيرات اجتماعية هامة تعمل على هدم بعض القيم السائدة أو التشكك فيها، كما تبرز العديد من القيم الجديدة التي تتعارض مع بعض القيم القديمة، مما يعرض المجتمع وتنظيماته إلى أنواع من التفكك.

ومن نلاحظ أن نسبة تزايد الحضر في المملكة العربية السعودية تسجل استمرارا وسرعة فقد كانت تمثل (٩%) في عام ١٩٥٠م، وقد بلغت (٧٦%) في عام ١٩٩٥م ويتوقع أن تصل إلى (٧٩%) في عام ٢٠٠٠م. كما أن معدل النمو السنوي للسكان في مدينة الرياض، في كل من عام ١٤١١هـ وعام ١٤١٧هـ كان على التوالي (٨,٨% و ٨,١%) سنوياً. بينما يمثل نسبة النمو الطبيعي منه فقط (٣,٣%) سنوياً، ويعود الفرق في معدل النمو السنوي إلى النمو من الهجرة، حيث بلغ في عام ١٤١١هـ (٥,٥٠%) سنوياً وبلغ في عام ١٤١٧هـ (٤,٨%) سنوياً.

يلزم العناية بدراسة الأمن في المناطق السكنية بالمدن الكبرى لتزايد أعداد سكانها وترامي أطرافها، فضلاً عن تميزها بنشاط اقتصادي وتجاري واسع، ذلك لأن هذه المتغيرات تفرز دائماً أنواعاً مستحدثة من السلوك الإجرامي. إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن حجم المدينة ليس هو العامل الوحيد المؤثر في انخفاض مستوى الأمن والسلامة في الأحياء السكنية وانعكاساتها السلبية على الأطفال، لكن سوء التصميم والتخطيط العمراني للمناطق والأحياء السكنية وما يترتب عليه، له تأثير كبير على ضعف أو فقد العلاقات الاجتماعية بين السكان وبالتالي ازدياد الفرص المتاحة لارتكاب الجرائم في الأحياء السكنية، وعلى مدى سلامة البيئة لتواجد الأطفال خارج مساكنهم.

لقد اختلفت وجهات النظر فيما يخص الرفع من مستوى الأمن والحد من معدلات الجريمة. حيث يعتقد البعض أن مسؤولية الوقاية من الجريمة في الأحياء السكنية تقع فقط على عاتق قوة الأمن وأجهزته، نادوا بتوفير أعداد أكبر من الدوريات الأمنية، لتجوب الأحياء السكنية لتشعر السكان بأنها معهم ولحمايتهم. ومن المعروف أن

وقت وجهد الشرطة يصرف في الغالب على متابعة الجرائم بعد وقوعها، كما أن زيادة حجم قوة الأمن لن يكون له تأثير يذكر على الرفع من مستوى الأمن في الأحياء السكنية، ما لم تكن الأحياء مصممة بشكل يساعد على الرفع من مستوى الأمن بها. بينما نظر آخرون إلى المواطن على أنه حجر الزاوية في تطبيق ونجاح الاستراتيجية الأمنية عن طريق التبليغ عن الجريمة قبل وقوعها أو بعده. من جانب آخر دعى البعض إلى تكوين جماعات أو جمعيات هدفها تدريب وتنظيم السكان ليقوموا بحراسة أحيائهم السكنية عبر القيام بدوريات ليلية منظمة. كما بدأ آخرون في الاهتمام بجانب التصميم والتخطيط العمراني الذي سيتم مناقشته في هذا البحث كأحد الجوانب المهمة في اكتمال عملية توفير الأمن الشامل. وعلى الرغم من أن إيجاد بيئة سكنية (فاضلة) خالية تماماً من الجريمة أمر غير ممكن، إلا أنه من الممكن خفض فرص الجريمة ورفع إحساس الناس بالأمن والسلامة في الأحياء السكنية. لأن المشكلة لا تكمن فقط في مستوى الجريمة، فعواقب خوف أولياء الأمور من الجريمة على أنفسهم وأطفالهم قد تكون ذات درجة مماثلة من الأهمية. ومثل هذا الخوف لا يمكن صرفه مثلاً بإعلان نتائج إحصائية عن انخفاض مستوى الجريمة.

يتضح مما سبق أن الجريمة في الأحياء السكنية - بصفتها شكلاً من أشكال الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي - ترتبط ارتباطاً مباشراً بطبيعة الحياة في المدن، خصوصاً وأن عدد السكان يزداد في المدن بشكل أكبر وتزيد نسبة الهجرة إليها من مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية والثقافية، ومن جميع أنحاء العالم، فتضعف العلاقات والتكافل الاجتماعي بين السكان، وتزول القيم والأعراف التقليدية السائدة التي تساهم على الضبط والتحكم وتوفر بيئة آمنة للأطفال، ويحل محلها أعراف وأنماط قيمية مختلفة وغريبة قد تشجع الأحداث على الانحراف، ويزداد تأثيرها مع سهولة الاتصال وانتقال المعلومات. وتصبح المشكلة أكثر تعقيداً مع الأنماط العمرانية الدخيلة والغريبة لأحيائنا السكنية التي أدت إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان، وشجعت على الفردية، ولم توفر الأمن والحصانة والسلامة الكافية خصوصاً للأطفال (شكل رقم ٢).

توفير الأمن والوقاية من الجريمة

إن الأمن مطلب أساسي سعى له الفرد والجماعات منذ بدء الخليقة. فهو ركيزة أساسية لاستقرار الحياة الاجتماعية بشتى صورها. وهو الشعور بالطمأنينة الذي يتحقق من خلال رعاية الجماعة والأسرة ووقايتهم وأفرادها الكبار والصغار من الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي. ويعنى الدور الوقائي باتخاذ عدد من التدابير التي من شأنها الحيلولة دون الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، وحفظ وصون القيم الاجتماعية، وتطمئن الأهالي على أنفسهم وعلى أبنائهم والحيلولة دون وقوع الجريمة والتعدي عليهم. وقد اعتمدت المجتمعات الإنسانية على وسائل متعددة للوقاية من الجريمة .



شكل رقم (٢): العوامل المؤدية إلى ضعف مستوى الأمن في العديد من الأحياء السكنية في المدن العربية المعاصرة.
المصدر: المؤلف.

والتصدي لها. وكان من ضمن هذه الوسائل القوانين الجزائية والعقوبات، والتدخل الشرطي، والتدخل القضائي، والعلاج والإصلاح العقابي، والبحث الجنائي. إلا أن هذه التدابير لم تكن كافية لأنها لم تتوجه بصورة خاصة إلى معالجة أسباب الإجرام والعوامل المؤدية إليها، كما أنها لا تجدي في استئصال الجريمة من المجتمع بها. هناك ثلاثة أساليب أساسية للحد من الجريمة:

- (١) العقاب الذي يعتمد على معاقبة المجرم بدرجة من الألم تفوق المتعة التي يحصل عليها من الجريمة لردعه عن الإقدام .
- (٢) الإصلاح الذي يعتمد على إلغاء الدوافع التي تدفع على الجريمة من خلال الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع .
- (٣) إلغاء فرصة الجريمة الذي يعتمد على تعديل البيئة المعمارية والعمرانية.

إن الوقاية من الجريمة وتوفير الأمن والأمان لجميع السكان الكبار منهم والصغار ليس حدثاً جديداً في حياة المجتمعات الإنسانية، فهي على الدوام إحدى اهتمامات الدول والحكومات. إلا أن مفهوم الوقاية من الجريمة كان يعني لدى الكثيرين الإمساك بالمجرم قبل أو حين إقدامه على الجريمة، ويتم حسب هذا المفهوم الاعتماد بشكل كامل على الحرس ورجال ودوريات الأمن التي تشكل عبئاً مادياً كبيراً. ولكن مشاكل الجريمة في المناطق العمرانية لا يمكن أن تحل فقط من خلال زيادة قوات الأمن، ذلك لأن الآليات الاجتماعية التي كانت تدعم قوة الشرطة قد بدأت تنهار وتتلاشى في المدن الحديثة. فالخطوة الأولى للرفع من مستوى الأمن وتخفيض فرصة حدوث الجريمة ينتج من إلغاء البيئة المشجعة على وقوعها، وبالتالي عدم إغراء المجرم بالتفكير في القدوم على جريمته. ولأن هناك ثلاثة عناصر يجب أن تتوفر للشخص لكي يرتكب الجريمة: القدرة، والفرصة، والدافع. لذا فإن محاولة الرفع من مستوى الأمن من خلال التصميم المعماري والعمراني سيؤدي إلى إلغاء أو خفض مقدرة المجرمين وفرستهم على ارتكاب الجريمة، وبالتالي سوف يؤثر كذلك على دوافعهم لارتكابها. وعلى الرغم من أنه لا توجد معادلة سحرية يمكن للمصمم تطبيقها عند تصميم الأحياء السكنية لتوفير بيئة آمنة وخالية من الجريمة، إلا أن هناك العديد من الحلول التصميمية التي يمكن استخدامها لإيجاد بيئة سكنية ذات قابلية أقل لحدوث الأنشطة الإجرامية بها، وفرصة أكبر لتوفير الأمن والسلامة لجميع السكان خصوصاً الأطفال منهم.

استخدام التصميم العمراني للرفع من مستوى الأمن في المناطق السكنية

إن توجه السكان نحو الإحساس بالأمن والمشاركة في إيجاده والثقة في توفره مرتبط بالتصميم والتخطيط الفراغي والمكاني للحي السكني. فالتصميم والتخطيط العمراني هما أكثر الأساليب فاعلية للتحكم في مستوى الجريمة في المناطق السكنية وفي توفير البيئة الآمنة لتواجد الأطفال خارج مساكنهم. إن فهم علاقة تصميم وإدارة البيئة العمرانية بالسلوك الإنساني مطلب مسبق للتمكن من رفع مستوى نجاح محاولات منع وقوع الجريمة، ذلك لأن نجاح هذه العلاقة يمنح السكان إمكانية التحكم والقوة اللازمة لحماية حياتهم وحياء أبنائهم وبيئتهم. وتعتبر معالجة الجوانب البيئية المسببة لانخفاض الأمن والسلامة أحد الجوانب التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

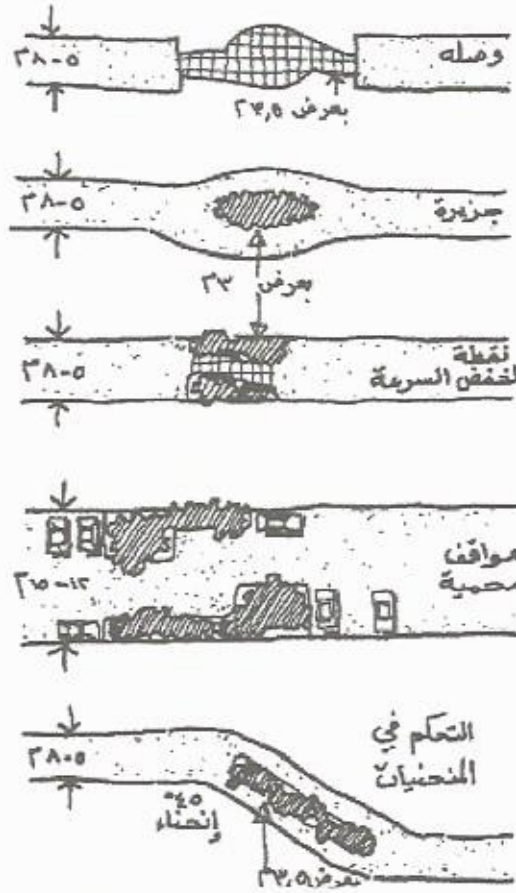
لقد عمدت عدد من الدول الغربية منذ الستينات الميلادية إلى الاهتمام بالجوانب البيئية المؤثرة في السلوك الإنساني، واعتماد منهج جديد للرفع من مستوى الأمن والأمان يعتمد على تشكيل البيئة العمرانية، وعلى مساهمة المواطنين أنفسهم بصورة مباشرة كعنصر فعال في الوقاية من الجريمة، والتعاون مع الشرطة في هذا المجال انطلاقاً من كون الأجهزة الأمنية بمفردها تعجز عن تأمين الأمن في المناطق السكنية إذا لم يتعاون معها المواطنون. وبهذا لا يقترح بالطبع أن يتولى السكان حماية أنفسهم بشكل شخصي، ولكن يقترح أن يتم توظيف مجال كامل من آليات المواجهة، التي تبين اهتمام السكان بمراقبة الأنشطة المشببهة التي قد تؤثر على حياتهم وحياء أبنائهم، وتمكنهم من التحكم في الوضع داخل أحيائهم السكنية.

هناك أنواع محددة من الفراغات والتشكيلات المكانية التي تخفض مستوى الأمن وتشجع على حدوث الأنشطة الإجرامية، ويستطيع المصمم المعماري أو العمراني أن يلغي في تصميمه تلك الفراغات، وأن يكون بيئة حصينة وغير مشجعة على ارتكاب الجريمة. لذا فإن استعمال التصميم المعماري والعمراني بكفاءة مهم لإلغاء المناطق السكنية المعيبة أو غير الحصينة. فالفضاء الوقائي - على سبيل المثال - يعد أنموذجاً جيداً للحلول

التي تمنع الجريمة في البيئة السكنية، وذلك عن طريق إيجاد بناء اجتماعي يتمكن من حماية نفسه، بحيث يكون هناك هدف واحد لمختلف العناصر التي تكون هذا الفضاء، ألا وهو إيجاد بيئة فيها روح الجماعة والشعور العام بالمسؤولية، لتحقيق حياة آمنة. لأنه عندما يتولى السكان حماية أنفسهم كأسر أو كأفراد وليس كمجموعة فإنهم يفقدون الأمن والأمان في أحيائهم. إن توفر العلاقات الاجتماعية بين السكان عامل مهم في الرفع من مستوى مراقبة الأنشطة الخارجية التي يؤديها الأطفال والأنشطة الأخرى التي تنور من حولهم وبالتالي الأمان في الحي. لقد وجد أنه كلما زاد الترابط الاجتماعي بين السكان في الحي كلما انخفض مستوى الجريمة به.

الحركة العابرة وسيطرة السيارات

لرفع من مستوى الأمن في المناطق السكنية، يجب مراعاة أن لا تخترق الأحياء السكنية أي طرق عابرة رئيسة، فهذه الطرق تدفع إلى زيادة سرعة السيارات وتشجع الأحداث والمراهقين على استعراض حركات الإثارة بالسيارات معرضة حياة الأطفال والكبار للخطر، كما تمكن المجرمين والمنحرفين من العبور والمراقبة واختيار أهدافهم دون أن تتم ملاحظتهم كغرباء مشكوك بهم. حيث يمكن استخدام البرحات (courtyard) أو الشوارع السد (cul-de-sac)، و استخدام الطرق الحلقية (loop) للحد من المرور العابر في الحي، كما يمكن استخدام نظام فونرف (Woonerf system) المطبق في هولندا، الذي يعتمد على تخفيض سرعة السيارات وهيمنتها بعدة أساليب، وإعطاء الأولوية للسيطرة للمشاة.



شكل رقم (٣): نماذج لأساليب تخفيض سرعة السيارات والحد من هيمنتها.

لقد أصبح وجود الأطفال خارج الوحدة السكنية والتنقل مشياً على الأقدام داخل غالبية الأحياء السكنية في المدن المعاصرة أمراً في غاية الصعوبة، ذلك لأن تصميم الشوارع في غالبية الأحياء موجه لخدمة حركة السيارات ومشجعاً بالتالي على استخدامها في التنقل، حتى أنه أصبح من المتعسر على السكان القيام بأي أنشطة داخل الحي تنقلاً على الأقدام.

إن من أفضل المعالجات العمرانية على مستوى الحي السكني أن نجعل حركة المرور تعبر من أمام جميع الوحدات السكنية ولكن بسرعة منخفضة. فهذا يمنح السكان شعوراً بحرية وصول المشاة والسيارات وكذلك الشرطة بسرعة منخفضة تمكنهم من التعرف على العابرين وتحد من دخول الغرباء، ويوفر السلامة الكاملة للأطفال من حوادث السيارات وأخطارها. حيث وجد أن هناك ارتباطاً قوياً وبشكل عكسي بين غالبية الجوانب التي يثمنها السكان أو يهتموا بتوفرها في أحيائهم السكنية مثل الأمن، والأمان، والعلاقات، والانتماء، والراحة، والخصوصية وبين كثافة وسرعة الحركة المرورية في شوارع الحي.

مشاركة السكان في المراقبة

إن مبدأ مشاركة المجتمع في الوقاية من الجريمة والصيانة من الانحراف مبدأ إسلامي. فالإسلام منح الجماعة حق الدفاع الشرعي عن أنفسهم ومجتمعهم، وأناط بهم مهمة منع الانحراف ووقاية المجتمع من الجريمة. وعلى هذا فإنه تقع على السكان مسؤولية القيام بدور الرقيب لصيانة المجتمع ووقايته من الجريمة. فإشراك السكان في مكافحة الجريمة والحفاظ على الأمن في أحيائهم السكنية كعيون مساندة لرجال الأمن في مهمتهم له دور فاعل في الرفع من مستوى الأمن. غير أنه لا يمكن أن يحمل المجتمع هذه المسؤولية ما لم تكن البيئة العمرانية مصممة ومخططة بشكل ملائم، يقلل من إتاحة فرص ارتكاب الجرائم، ويمنح السكان إمكانية المشاركة في المراقبة بملاحظة الغرباء والأنشطة المشبوهة في أحيائهم السكنية.

إن المراقبة العادية التي يقوم بها العابرون من سكان الحي مهمة لمنع الأنشطة الإجرامية وتوفير الأمن للأطفال خارج الوحدات السكنية. كما أن هناك علاقة بين ما يفعله الناس بشكل عادي - الأشياء اليومية - وكمية المراقبة والتحكم في المداخل المتوفرة. فكل من المجرمين والمستخدمين العاديين للفراغ العمراني يلاحظون ويميزون الإشارات البيئية التي تقول " إن هذا المكان آمن - أو إن هذا المكان غير آمن". وإذا توفرت البيئة التي تعطي إشارات عن توفر الأمن بشكل إيجابي، فإننا لن نحتاج إلى أجهزة المراقبة ذات التقنية المتقدمة لتوفير الأمن. حيث نجد أن فاعلية المراقبة كآلية للتحكم الاجتماعي تزداد عندما يعرف المراقبون (السكان) بعضهم البعض وعندما يربطهم نطاق حيازي مشترك. وقد وجد أن المجرمين يترددون في ارتكاب جرائمهم في المناطق التي تترك بأنحاء تحت سيطرة ومراقبة سكان المنطقة.

كان هناك لعدة سنوات رفض شديد لوجود أنشطة متنوعة ضمن المناطق السكنية مثل الأنشطة التجارية والصناعية الخفيفة، وهذا الرفض قائم على أساس أن أفضل الأحياء من ناحية السعر والمستوى هي تلك التي

تحوي فقط وحدات سكنية مستقلة لعائلة واحدة. حيث يفترض أنه مع وجود الأنشطة التجارية والعمائر السكنية يوجد أُناس غير مرغوب فيهم. وهذا أمر حقيقي ذلك أن الأنشطة المتنوعة والكثافات المرتفعة تساهم في وجود أعداد أكبر من الناس، إلا أن وجود هذه الأعداد سيساهم في وجود بيئة وقائية من خلال نظام مراقبة غير رسمي أكثر فاعلية للحي.

تضيق الحيّزة

تقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن توزيع الجريمة يتأثر بمدى وجود الفرص التي تهيئ لارتكابها. ويمكن من خلال التصميم جعل السكان والغرباء يدركون أن الحي مراقب من قبل قاطنيه، وهذا سوف يمنع المتطفلين والمنحرفين والمجرمين من التفكير في الدخول في بادي الأمر ووقوعهم تحت المساعلة من قبل السكان لو دخلوا إلى الحي. ففي النادر أن يرتكب المجرم جريمة إذا علم أنه سوف يكتشف بسهولة. ويمكن بالتصميم المعماري والعمراني تشكيل التكوينات الخارجية لتظهر بوضوح أن المكان جزء من النطاق المشترك الخاص بمجموعة من الأسر، التي يمكن أفرادها الكبار والأطفال من ممارسة الأنشطة التي يريدونها حسب النمط الذي يرغبونه في هذا المكان بتحكم كامل. وهذا لا يمنح السكان الراحة فقط وإنما يعطيهم كامل الثقة لاستيقاف الغرباء وسؤالهم.

إن توزيع العناصر العمرانية وعلاقتها ببعضها البعض يمكن أن يوجد كيان مميز للحي يساهم في الرفع من مستوى الأمن من خلال المراقبة الذاتية. ويمكن عن طريق توزيع المباني والفراغات الخارجية تشجيع السكان أو منعهم من مراقبة حيهم من خلال تواجدهم في مساكنهم أو من خلال تنقلاتهم في الحي. إن إطلالة أبواب ونوافذ الوحدات السكنية على الطرق يمنح المساكن نطاق حيّزة أكبر، ويمكن السكان من مراقبة الخارج والأنشطة التي تراول من الصغار والكبار بشكل طبيعي.

الخلاصة

نخلص من العرض والنقاش السابق إلى استنباط المجموعة التالية من المعايير التصميمية التي يساهم تطبيقها في إيجاد أحياء سكنية توفر الأمن والسلامة للأطفال والكبار على حد سواء، ونشر الإحساس به لديهم:

« وضوح المداخل إلى الحي كبوابات تحدد للحي نطاق الحيّزة الخاصة به، وتمنحه هويته المميزة بطريقة تمكن السكان من مراقبة هذه المداخل والتحكم فيها.

« إلغاء الطرق العابرة داخل الأحياء السكنية، واستخدام نظام الشوارع السد (Cul-de-sacs) أو البرحات والأحواش (Courtyards) أو الشوارع الحلقية (Loops) للحد من دخول العابرين بسياراتهم أو على الأقدام إلى الشوارع السكنية المحلية، وتصميم شبكة طرق تخفض من سرعة السيارات وحوادثها وأخطارها وتحد من سيطرتها.

◀ زيادة فرصة السكان والمارة في المراقبة، بحيث يتمكن السكان من داخل وحداتهم السكنية من مراقبة الشارع والفراغات الخارجية والأنشطة التي تدور فيها وخصوصاً أنشطة الأطفال، وأن يتمكن المارة كذلك من مراقبة الأنشطة المشتبهاة في الشوارع والمساحات حول الوحدات السكنية ومناطق تجمع الأطفال.

◀ تنمية مفهوم الحي من خلال التأكيد على إبراز هويته المميزة، وتحديد نطاق الحيابة للفراغات المشتركة به، وتطبيق نظام التدرج الهرمي للشوارع والفراغات، مما يؤدي إلى تمكين الأطفال من القيام ببعض الأنشطة المشتركة خارج الوحدات السكنية مع وجود الكبار وبالتالي تقوية العلاقات الاجتماعية بين السكان، وتمييز الغرباء بسهولة ووضوح، وتوفير بيئة آمنة للأطفال.

◀ توظيف مفهوم تنسيق الحي من خلال توفير العناصر الحيوية، مثل الأرصفة والتشجير والإضاءة والجلسات المظللة والمحمية ومناطق ألعاب الأطفال ومباني المرافق والمحلات التجارية، وكذلك الفراغات المشتركة شبه الخاصة كمناطق تجمع ضمن الحي السكني، لتشجع السكان على التواجد خارج الوحدات السكنية وسهولة تنقل الأطفال على الأقدام داخل الحي السكني بين مساكنهم والمسجد والمدرسة والحديقة.

◀ إلغاء المناطق التي تمكن المجرم من الاختباء والمنحرفين من التجمع بعيداً عن أعين السكان، مثل بقاء القطع السكنية بيضاء (غير مطورة) ومنتشرة داخل الحي وبين الوحدات السكنية.

إن تطبيق هذه المعايير في مرحلة تصميم وتخطيط الأحياء السكنية سيكون أسهل وأكثر فاعلية وأقل تكلفة، إلا أنه لا يزال بالإمكان تطبيق الكثير منها على الأحياء السكنية القائمة، وإجراء العديد من المعالجات التي ستساهم في الرفع من مستوى الأمن وتوفير بيئة سكنية آمنة للأطفال والكبار، وتمكين السكان من المشاركة في المحافظة عليه، وبالتالي تخفيف العبء على أجهزة الأمن وخفض التكاليف اللازمة لها. وبهذا أدعو كل الجهات المعنية بقضية الأحياء السكنية إلى تطبيق الكثير من المبادئ والمعايير العمرانية والمعمارية الأولى، من خلال فحص المستوطنات التقليدية كما أنشئت، وأن نعي كل الحلول التي اخترعت عبر الأيام ونسيت بعد ذلك ضمن جهود توفير الاحتياجات الإسكانية. كما يمكن أن نجد أيضاً العديد من الأمثلة لمناطق سكنية معاصرة توفر الأمن والسلامة للأطفال والكبار، والتي يمكن أن نقتبس بعضاً من الحلول والمعالجات الجيدة المطبقة بها.

المراجع العربية

- باهمام، علي بن سالم. "توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية." مجلة جامعة أم القرى للعلوم والطب والهندسة. المجلد ١٢ العدد ٢، ١٤٢١هـ.
- بوكراع، رضا. المدينة الفقير والأجرام. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٦هـ.
- جريدة الرياض: صفحة سيرة التنمية. العدد ١٠٤١٧، السنة الثالثة، الثلاثاء ٢١ شعبان ١٤١٧هـ / ٣١ ديسمبر ١٩٩٦م، ص ٧٤.
- جريدة الرياض، ندوة الثلاثاء (دور المواطن في تحقيق الأمن الوطني): العدد ١٠٠٥٣، السنة الثانية والثلاثون، ١١ شعبان ١٤١٦هـ / ٢ يناير ١٩٩٦م، ص ٢٦.
- جريدة الرياض: العدد ١٠٦١٢، السنة الرابعة والثلاثون، الاثنين ١٠ ربيع الأول ١٤١٨هـ / ١٤ يوليو ١٩٩٧م.
- الرويشد، سليمان. جريدة الرياض (مكافحة الجريمة في تخطيط أحيائنا السكنية): العدد ١٠٩٥١، السنة الخامسة والثلاثون، الخميس ٢٤ صفر ١٤١٩هـ / ١٨ يونيو ١٩٩٨م، ص ٢٩.
- الفائز، عبد الوهاب. جريدة الرياض (الأحياء السكنية وهاجس الأمن): العدد ١٠٩٥٩، السنة الخامسة والثلاثون، الجمعة ٢ ربيع الأول ١٤١٩هـ / ٢٦ يونيو ١٩٩٨م، ص ٤٢.
- السيف، أحمد. جريدة الرياض: العدد ٩٧٩٣، السنة الحادية والثلاثون، الاثنين ١٧ ذو القعدة ١٤١٥هـ / ١٧ أبريل ١٩٩٥م، ص ٢٢.
- الحصين، محمد بن عبدالرحمن. البنية العمرانية لمدينة الرياض في النصف الأول من القرن الرابع الهجري. الحصين، الرياض، ١٤١٧هـ.
- الحماد، محمد عبدالله. محاضرة التحضر والجريمة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٥هـ.
- خليفة، إبراهيم. علم الاجتماع والسكان. الدلالات الاجتماعية والأمنية للتركيب السكاني. المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ١٩٨٧م.
- الخليفة، عبدالله بن حسين. المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض. وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، ١٤١٣هـ.
- الربابعة، أحمد. أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٤هـ.
- السيف، محمد إبراهيم. المظاهر الحديثة في أمن المجتمع السعودي. مطابع الفرزدق، الرياض، ١٤١٠هـ.
- العواجي، مصطفى. الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٧هـ.

- الكبيسي، حمد عبيد. دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية. المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، الرباط، ١٤١٠هـ.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. منظور إقليمي لأوضاع المستوطنات البشرية في بلدان الاسكوا. الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٥.
- مجاهد، صلاح. المدخل لإدارة الشرطة. أكاديمية الشرطة، القاهرة، ١٩٨١م.
- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. المناخ الاستثماري في مدينة الرياض. الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، ١٤١٦هـ.
- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. الهجرة والنمو الإسكاني بمدينة الرياض. إدارة البحوث والخدمات التخطيطية، الرياض، ١٤٢١هـ.

المراجع الأجنبية

- Bahammam, A. S. "Accommodating pedestrian in contemporary residential neighborhood: Riyadh, Saudi Arabia." **Journal of King Saud University, Architecture and Planning**. Vol. 7, 1995.
- Crowe, T. D. **Crime prevention through environmental design**. Butterworth-Heinemann, Boston, 1991.
- Homburger, W. S., Deakin, E., Bosselmann, P., Smith, Jr. D. & Bert Beukers. **Residential street design and traffic control**. Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.J. 1989.
- Ishteeaque, E. **Defensible design in residential urban architecture**. Publishing House Arab Security Studies and Training Center, Riyadh, 1993.
- Jacobs, J. **Death and life of great American cities**. Penguin, London, 1964.
- Newman, O. **Defensible space**. The Macmillan Company, New York, 1972.
- Poyner, B & Webb, B. **Crime free housing**. Butterworth Architecture, Oxford, 1991.
- Stollard, P. (ed.). **Crime prevention through housing design**. E & F N Spon, London, 1991.